واقـــع موائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في المجتمع الليبي

د. أسمهان بشير المرغني د. فوزية عبد الله الرتيمي
كلية التربية ـ جامعة الزاويـــــة .

المقدمـــــــة :

" الإنســـــان هو أساس العمران وهو غاية ما في الطبيعة وأن كل شيء مسخر له". [ابن خلدون] ، إن التعليم العالي بجميع مجالاتهِ وتخصصاتهِ ، يمثلُ مكانةً مرموقة في جميع دول العالم؛ لأن مؤسساتِ التعليم العالي من جامعاتِ ومعاهد ومراكز، تعد مواطن البحث العلمي والانتاج الفكري البناءَ، كما أنها تعتبر المصدر الأول لاستثمار رأس المال البشري، فضلاً عن إنها تعمل على نقلِ المجتمع إلى مراحل متقدمة من العلم والإبداع والابتكار.

كما أن أنظمة التعليم الجيدة المتبعة داخل مؤسسات التعليم العالي تعد من العوامل الرئيسية التي تعمل على زيادة إنتاجية الثروة البشرية ورفع كفاءة سوق العمل، والتي بدورها تدفع بعجلة التقدم الاقتصادي نحو عملية التطور والتنمية، حيث تعتمد كفاءة سوق العمل على جملة من العناصر، منها مدى توافق مخرجات النظام التعليمي العالي مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، ووجود آليات تضمن استمرار قدرته على استيعاب القوة العاملة المتاحة، وإن حدوث أي عجز أو اختلال في التوازن بين مخرجات النظام التعليمي العالي ومتطلبات سوق العمل سيؤدي تبعا إلى القصور في تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى أي دولة إلى تحقيقها والوصول إليها، لذلك نجدها تسعى في محاولات جادة إلى تحقيق المواءمة بين القوى العاملة المؤهلة وخاصة خريجي التعليم العالي بنمطية العام والخاص ، وبجميع تخصصاته العلمية والتقنية والفنية، ودرجة الحاجة إليها في سوق العمل من أجل تفادي الوقوع في مشكلة البطالة بين الخريجين ، الأمر الذي يسبب هدراً في الموارد البشرية من خلال عدم الانتفاع الإنتاجي منهم ، نتيجة عدم استخدامهم في مختلف النشاطات الاقتصادية، وينتج عن ذلك إهداراً في التكلفة المادية التي تم إنفاقها على التعليم، وغيرها من المشـكلات المتتابعة والناتجة عن عدم التوافق والمواءمة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل.

مشـــــكلة البحث :

تعد عملية تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من المشكلات التي تتعرض إليها معظم دول العالم ، بحيث تكاد تكون ظاهــرة عالمية بالرغم من اختلاف مستوى تضخمها وزيادة درجة حدتها بين دولة وأخرى وذلك وفقاً لتطورها الاقتصادي وتلائم سياساتها التعليمية معه ، ذلك وفقاً لارتفاع وانخفاض معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي.

ولا سيما أن الكثير من خريجي التعليم العالي في المجتمع الليبي يعانون من البطالة المفرطة والمقنعة، وذلك لعدم ملاءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، ويتجلى ذلك في العديد من العوامل والتحديات التي تعيق تحقيق هذه المواءمة، فضلاً عن عدم وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات الإنتاجية في إيجاد خطط تنموية تعمل على تحسين نوعية الموارد البشرية المتمثلة في الخريجين.

فقد أثبتت العديد من الدراسات والبحوث العلمية أن تحقيق التنمية الاقتصادية، لم يعد يتوقف على ما تمتلكه الدول من موارد طبيعة متنوعة فقط، بل أصبحت تعتمد في المقام الأول على نوعية الموارد البشرية التي يسهم التعليم العالي، في تأهيلها وتدريبها وتحسين مستوى أدائها العملي، والرفع من كفاءتها ومهارتها حتى تستطيع مواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية الحديثة.

وبناءً على ما تقدم فإن هذا البحث يسعى للإجابة على عدة تساؤلات وهي :

1ـ ما واقع التعليم العالي في المجتمع الليبي؟

2ـ ما هي أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؟

3ـ ما هي الآثار الناتجة عن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؟

الأهـــــداف:

يحاول هذا البحث تحليل واقع التعليم العالي والدور الذي يفترض أن تمارسه مؤسسات التعليم العالي في المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل، لوضع تصورات لتطوير أداء هذه الجامعات استجابة لتنمية المجتمع، وهو يحاول بذلك تحقيق الأهداف الآتية:

ـ التعرف على واقع التعليم العالي في المجتمع الليبي.

ـ التعرف على أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

ـ الكشف عن الآثار الناتجة عن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

أهمية البحث:

ـ تكمن أهمية البحث في أنه يتناول قضية من أهم قضايا التعليم العالي، حيث استحوذت هذه القضية على اهتمام شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من خريجين وباحثين ورجال الدولة ومسؤولين واقتصاديين... وغيرهم وذلك لما يشهده العالم من تحولات وتغيرات اقتصادية كبيرة.

ـ وتتضح أهمية البحث أيضاً في تسليط الضوء على مدى قدرة التعليم الجامعي بوضعه الحالي على تلبية احتياجات سوق العمل وفق المستجدات العالمية.

ـ الوصول إلى جملة من المقترحات والتوصيات تفيد الجهات ذات العلاقة في تنمية الموارد البشرية المتمثلة في مخرجات التعليم العالي، وبالتالي إلى حُسن استغلال هذه المخرجات والرفع من كفاءتها ومهاراتها المهنية التي يتطلبها سوق العمل.

المنهج المستخدم :

اتساقاً مع نوع البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي المكتبي الذي يعتمد على الأدب النظري والتراث العلمي السابق، والدراسات السابقة ذات العلاقة، لاستخلاص الحقائق والمعلومات والاستنتاجات.

المفاهيم ومصطلحات البحث :

التعليـــــم : كما ورد في لسان العرب، يشتق من العلم بالشيء؛ من علم بالشيء أحاطه وأدركه، وعلمه العلم والصنعة تعليماً وعلاماً، جعله يتعلمها، ومن معاينه الاتقان فيقال: علم الأمر وتعلمه: أتقنه ، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته "[1].

التعليم العالي والمعاهد العلمية : ويضم خريجي التعليم العالي في مجالات العلوم المختلفة[2].

المخرجات : هي النتيجة النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية)[3].

مخرجات التعليم العالـــــي : هي العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النمو الذي

يتوافـــق مع المعايير المناظـــرة لها سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية[4].

المواءمـــة : تفترض المواءمة انسجاماً متبادلاً مع عالم العمل ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة ، وتفترض المواءمة أيضاً أن يساهم التعليم العالي في المعرفة وتوسيع نطاقها وتعميقها ونشرها بشكل يتيح للإنسان حل مشكلاته، كما تقتضي المواءمة المحافظة على التنوع الثقافي واحترام حقوق الإنسان[5].

احتياجات سوق العمل : هي العديد من الشروط التي يجب مراعاتها في العمل أو الفرد المتقدم للعمل وتتلخص هذه الاحتياجات من خلال ما يأتـــي :

ـ تتطلب الوظائف الشاغرة في سوق العمل أن يكون الفرد حاصلاً على شهادة علمية، بحيث يكون ذو خبرة بمجاله الذي يقدم فيه.

ـ تتطلب المهن من الفرد أن يكون على استعداد وقادر على القيام بالعمل ويمكن معرفة استعداد الفرد للمهنة من خلال ميوله وقدراته ومهاراته في المجال المهني الذي يريد.

ـ تتطلب بعض المهن أن يقوم الفرد بكتابه السيرة الذاتية لنفسه والاستعداد للمقابلة الشخصية، للقبول في الوظيفة.

ـ يحتاج الفرد المقدم على مهنة معينة، أن تكون هذه المهنة مناسبة له من حيث البيئة، والأفراد الذين سيعملون معه[6].

سوق العمل : هو الوسط الذي تتفاعل فيه عوامل متعددة تؤثر في حالة التوظيف، فهو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه ومن خلاله تتضح اختلافات الأجور أو ساعات العمل وغيرها من ظروف تشغيل العمال[7].

ويعرف – أيضاً - : بأنه المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات، والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة او من الشباب حديثي التخرج[8].

ـ كما يعرف : بأنه المكان الذي يقوم فيه العاملون والباحثـــون عن العمل بعرض خدماتهم في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم كما يقوم فيه أصحاب الأعمال باستخدام واستثمار هذه الخدمات مقابل شروط وظروف معروفة يتم الاتفاق عليها[9].

الدراسات السابقة:

سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل.

1- دراســــــــــــة : فــلاح خلف الربيعي 2008م[10] : هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ، ومتطلبات سوق العمل الليبي من خلال الاهتمام ببناء رأس المال البشري، وتوفيره بمختلف كوادره المتخصصة في مقدمه اولويات قضايا التنمية في ليبيا، نظراً لما تتسم به ليبيا من خصوصية إمكانياتها الاقتصادية الكبيرة وعدد سكانها البسيط مقارنة بالدول الأخرى وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التاليــــة :

ـ أن سياسات توظيف القوى العاملة في ليبيا خلال العقود الأربعة الماضية قد ساهمت في تعميق حالة الاختلال بين جانب العرض والطلب في سوق العمل والابتعاد عن حالة عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ـ ارتفاع معدلات البطالة المقنعة فضلاً عن البطالة السافرة، وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، وظهور عدد من الاختلالات في تركيبه القوى العاملة من حيث الكم والكيف.

2- دراســــــــــــة : رمضان عبدالله الشبه، مصطفى مسعود حدود (2015)[11] هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي، ومتطلبات سوق العمل، ومعرفة الاختلالات التي أدت إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وقد توصلت الدراسة إلى:

ـ ضعف مخرجات التعليم الجامعي النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي وما شهده من ربكة خلال السنوات الأخيرة.

ـ ضعف مخرجات التعليم الجامعي وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية واقتصر التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل.

ـ زيادة أعداد الباحثين عن العمل بشكل عام وزيادة نسبة البطالة والذين من ضمنهم العنصر النسائي بشكل خاص.

ـ ضعف متطلبات سوق العمل من الناحية الكمية وعدم قدرته على مواكبة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات مما زاد من حدة الفجوة.

ـ جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التدريب.

3- دراســــــــة : سليمان بن سالم (2016)[12] ، وهدفت الدراسة إلى رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي وذلك من خلال التعرف على إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعيون في إيجاد وتحقيق التكامل بين التعليم العالي وسوق العمل. وهدفت الدراسة – أيضاً - إلى معرفة المعوقات والتحديات التي تحــول دون تحقيق ذلك التكامل، وما هي سبل التغلب على الصعوبات وطرق تذليلها، وقد أجريت الدراسة على عشر جامعات وكليات بسلطنة عمان . وقد توصلت الدراسة إلى أن :

ـ مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فعال في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل.

ـ كما أنها تساعد الطالب على التعرف على وظيفته المستقبلية عندما ترتبط تلك المشاريع بسوق العمل، وتتاح الفرصة للطالب الجامعي للتفاعل في أثناء عمل المشروع مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية.

4- دراســــــــة : حاتم إبراهيم امعيزق– احمد علي عبدالكريم 2019م[13]، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة جودة البرامج والمناهج به لاحتياجات سوق العمل في ليبيا وما هي الوسائل المستخدمة لقياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف، وما هي التهديدات والفرص المتاحة للتعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي كالتالي :

ـ كانت آراء مديري ومسؤولي مؤسسات سوق العمل متوافقة على أن هناك تدني واضح في جودة بعض المخرجات الأخرى للجامعات.

ـ بينما اتفقت الآراء على جودة المخرجات في كل من البحوث والمؤلفات العلمية والمؤتمرات والندوات الموجه لخدمة المجتمع.

ـ كما كان هناك توافق لمراعاة الجامعة للأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.

ـ كما تؤكد النتائج على أن الجامعة كانت مهتمة بضرورة مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية.

ـ أكدت نتائج الدراسة ـ أيضاً ـ أن مؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعة بالرغم من أن المخرجات تتسم بالشمولية التي يمكن أن تغطي معظم احتياجات قطاعات الأعمال في سوق العمل

5- دراســــــــة : إيناس محمد إبراهيم الشيني 2020م [14]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي وتحقيق التنمية

المستدامة وفق رؤية (2030) في المملكة العربية السعودية، من وجهة نظر القيادية الإدارية في جامعة القصيم. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

ـ موافقة غالبية عينة الدراسة على بعض فقرات محاور جودة المستوى النوعي للخريجين ، جودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع المدني، الاستشارية العلمية، المشاريع العلمية الندوات والمؤتمرات المقدمة من الجامعة والتي تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة ومتوافقة أيضاً مع رؤية المملكة لعام (2030).

ـ موافقة كل عينة الدراسة بدرجة متوسطة على فقرات محور الدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعات السعودية في تحقيق مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 المملكة العربية السعودية.

ـ أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بدرجة إجابات القيادات الإدارية تبعا لمتغير الجنس في محاور الاستشارات العلمية، وجودة المشاريع، وجودة البحث العلمي، والمستوى الكلي.

ـ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة الإجابات تبعاً لمتغير الجنس في محاور جودة المستوى النوعي للخريجين وجودة المؤتمرات والندوات.

6ـ دراســــــــــة : أمة الله دحان المسهلي (2022م) [15]، هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، من وجهة نظر إداريين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي باليمن بما يوائم احتياجات سوق العمل، تكونت عينة الدراسة من (42) فرداً من إداريين وأعضاء التدريس بجامعة حجة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

ـ أن تقدير أفراد عينة البحث لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل باليمن كان منخفضاً.

ـ كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من جهة نظر أفراد العينة لكل محور وفق متغير (نوع المؤهل).

ـ كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كما يراها أفراد العينة لكل محور وفق متغيرات (سنوات الخبرة).

التعقيب:

بالرغم من الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم العالي والتي تسعى إلى تحقيقها حول تحسين جودة المخرجات من خلال البحوث والدراسات العلمية والمؤلفات والبرامج العلمية والندوات والمؤتمرات الموجه لخدمة المجتمع، إلا أنها لازالت لم تصل إلى حل معضلة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، على أرض الواقع لذلك يجب من تكاثف الجهود بين جميع مؤسسات المجتمع لتحقيق الحد الأمثل من هذه الجهود.

لكن لا شك في أن هذا التراكم المعرفي والتراث العلمي المليء بالمعلومات والحقائق والبيانات والنتائج قد ساهم في تكوين قاعدة معرفية ذات مستوى عالي حول أهم قضايا التعليم العالي على المستوى العربي والمستوى المحلي من تحديات وإشكاليات تواجه هذه المنظومة وتعقيها على تحقيق آفاقها المستقبلة.

تحقيقاً لأهداف هذا البحث سالفة الذكر تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

المحور الأول ـ واقـــع التعليم العالي فـــي المجتمع الليبي :

لقد شهد المجتمع الليبي منذ القرن الماضي نقله هائلة من ناحية عدد الجامعات والكليات والمعاهد العليا التي تعد الكوادر العلمية المتخصصة في مجالات التدريس والهندسة والاقتصاد والقانون والعلوم التطبيقية والاجتماعية والطب بجميع مجالاته... إلخ.

حتى أن عدداً كبير من الذكور والإناث تخصص في مجالات قد يكون المجتمع قد بلغ في مجالها درجة التشبع مثل : القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، كما أن أعداد كبيرة من الخريجين هجــروا تخصصاتهم والتحقوا بأعمال بعيدة عن المجالات التي أعدوا لها. [16] ، وقد أكدت ذلك دراسة د. بشير زنبيل ، حيث توصلت الدراسة إلى أن أغلب القوى العاملة من حملة الشهادات الجامعية فما فوق هم من أصحاب التخصصات الاجتماعية ، تليها التخصصات الهندسية والزراعية والاتصالات ، بحيث أصبح عددهم يفوق احتياجات سوق العمل وأن نشاطها الاقتصادي محدود جداً[17]. أما مرحلة نقل الجامعة إلى البحث والدراسة والنقد والتطوير لا زالت في بدايتها ويتحتم في هذه المرحلة الرفع بحركة الجامعة من مرحلة إعداد الكوادر وإلزام المجتمع بتوفير فرص عمل في غالبها تمثل كادراً إدارياً يسبب إرهاقاً للميزانية العامة ولا يسهم في دفع حركة التطور والتنمية إلى مرحلة التقييم العلمي الجاد لوضع الجامعات والكليات ومدى توافقها مع التوجهات التي تفرضها تحديات التدفق الهائل للمعلومات والتغيرات التي يشهدها العالم

في جميع المجالات العلمية ويتم ذلك من خلال عملية تقييم علمي تعتمد على التخطيط المتأني لحاجة المجتمع للجامعات والكليات ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة[18].

وفي هذا الصدد أفاد العديد من المراقبين المهتمين بقضايا التعليم العالي في ليبيا بأن مؤسسات التعليم العالي في حاجة ماسة إلى نظرة تقويمية جديدة وعملية إصلاح جذري تنسجم مع متطلبات وشروط سوق العمل الحديثة المتركزة على الكفاءة والجدارة والابتكار والإبداع[19].

ومن هنا تبدأ أهمية تطوير وتحسين التعليم العالي الذي تمثله (الجامعات والمعاهد العليا) وزيادة فاعليتها وتحقيق جودة العملية التعليمية، حتى يكون لدينا جيل من الخريجين القادرين على المنافسة وتحقيق طموحات واحتياجات سوق العمل.

المحور الثاني ـ أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

تمثل مؤسسات التعليم العالي (الجامعات، الكليات، المعاهد العليا) نظاماً ديناميكياً فاعلاً، نظراً لكونها وحدة اجتماعية متكاملة المعالم، ولهذا فإن أي تقصير أو خلل في أحد جوانبها ينعكس سلباً على جميع الجوانب الأخرى.

وفيما يلي عرض لأهم أسباب عدم المواءمة:

1-**الإدارة في مؤسسات التعليم العالي :** إن سوء التخطيط الإداري، وغياب التحديث، والخدمات الضعيفة التي تقدمها إدارة الجامعة من المعيقات التي تؤثر سلباً على التطوير والابتكار وتنمية مخرجاتها بالشكل المرغوب. وفي هذا الصدد يوضح الدكتور طلعت النشار إن الإدارة الجامعية هي عصب النجاح في الحياة الجامعية، فهي التي تضع أسس التخطيط السليم بالمشاركة والتفصيل لكل عناصر التخطيط أعضاء هيئة تدريس، طلبة، موظفون، باحثون ... إلخ كما انها حلقة وصل بين الجامعة والمؤسسات الأخرى، وهي الرابطة ما بين الجامعة والمجتمع[20].

2- المناهج والمقررات الدراسية الجامعية: تعد المناهج الدراسية هي وسيلة التعليم لتحقيق أهدافه وخططه والترجمة الفعلية والعملية لأهداف التربية وخططها واتجاهاتها. كما ان هذه المناهج تعكس منظومة الخبرات المراد نشرها وغرسها لدى الجيل الجديد، فهي حصيلة نتاج البشرية بشتى التخصصات عبر تراكم الحقب التاريخية المختلفة، حيث تقوم المؤسسات التعليمية ببلورتها لتقدم محتوى وأساليب تعليميه. ولكن ما يؤخذ على المناهج والمقررات التعليمية في التعليم العالي في المجتمع الليبي، اعتمادها على التراكم والتكديس المعرفي والتركيز على الموسوعية المعرفية على حساب المهارات

العقلية والوجدانية، كما أن العديد من المواد في التخصصات المختلفة تخلو من التنسيق الأفقي بحيث تنمو هذه الخبرات منطقياً عبر سنوات الدراسة ابتداء من السنة الأولى وصولا إلى سنة التخرج وكل خبرة تكمل ما قبلها. وفي هذا الصدد يرى الدكتور محمد السيد ان المجتمع أساساً من أسس بناء المناهج التي تتعرض للتغيير في شتى مجالاته السياسية والاجتماعية والثقافية الأمر الذي يدعونا إلى إعادة النظر مرة أخرى في بناء المناهج وتطويرها بالشكل الذي يساير التطور في تلك المجالات طالما أنها تسير في الاتجاه المرغوب فيه(21).

3- البناء الجامعـــــي : إن الأبنية الجامعية في كل أرجاء العالم المتقدم والنامي على حد السواء تتجه إلى ما يسمى بالمجمعات الجامعية أو القرى الجامعية، حيث تتوفر بهذه القرى والمدن الجامعية، جميع الكليات والمعاهد ومراكز البحوث، إضافة إلى المسارح ودور الترفيه والملاعب والمراسم ودور الفنون الأخرى ، فضلا عن الأقسام الداخلية وغير ذلك(22).

لكن ما يؤخذ على الأبنية الجامعية في المجتمع الليبي أنها تفتقد إلى كل ذلك رغم إمكانياتها الاقتصادية الهائلة، حيث اقتصر نظام العليم العالي على المعاهد العليا لإعداد الكوادر، وعدد من الجامعات للبحث والتطوير العلمي لإعداد البحاث والكوادر في بعض التخصصات التي تحتاج إلى إمكانيات كبيرة.

4ـ ضعف البحث العلمي وإمكانياته : يتجلى البحث العلمي في أولويات الجامعة منذ أكثر من مائتي عام، حيث أنه ساهم في تطوير التنمية في العديد من الدول المتقدمة وعمل على حل مشكلاتها الاجتماعية لكن التوجه الغير واضح للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في المجتمع الليبي، وغياب التخطيط المركزي، وضعف الاهتمام والإيمان بقيمة البحث العلمي وأهميته، وعدم الاهتمام بعوامل النشر والتسويق، وعدم تشجيع الكوادر العلمية المتفوقة والفاعلة وتحفيزها، وفقر المكتبات الجامعية، للبحوث العلمية الحديثة والكتب والدوريات المتطورة ، حيث أن المكتبات في معظم جامعتنا وكلياتنا المتناثرة تحتوي على كتب قديمة مرت عليها عقود وهي في أرفف المكتبة وأن نسبة كبيرة من هذه الكتب تمثل تاريخاً للعلوم والدوريات محدود للغاية.

أما بالنسبة للمعامل والمختبرات، والحقول الجامعية، فهي في معظمها معامل بسيطة ومختبرات تعليمية لا ترقي بمستوى البحث والتجربة العلمية، ناهيك عن فقر هذه المختبرات للمواد والأجهزة الحديثة والمتطورة والتي تشكل جزء من العملية التعليمية

كل هذه المعوقات ستظل تفرز في مشاكل اجتماعية وتنموية واقتصادية، ما لم يتم معالجتها وتحسينها، بحيث تنتج رخاء ورفاهية ومستوى أفضل لأبناء هذه البلاد.

5- المرحلة ما قبل الجامعـــة : تعاني الجامعات والمعاهد العليا من المشكلات في مدخلاتها التي تؤثر بشكل جلي وواضح على العملية التعليمية ، ومن ثم المخرجات، إذ لا يمكن للتدريس الجامعي أن يقوم بتعليم المهارات الأساسية كالقراءة والنحو وغيرها، التي يجب أن يكون الطلاب مزودين بها عبر سنوات تعليمهم قبل المرحلة الجامعية.

فما زال التعليم يتسم في الغالب على التلقين والتكرار بدلاً من التدريس بأعمال العقل والتركز على مهارات حل المشكلات والقضايا على أرض الواقع، وهذا ينعكس سلباً على التعليم العالي، وذلك لأن المهارات باتت تشكل شرطاً أساسياً للنمو والتطور.

حيث أن قياس الكفاءة الداخلية للمؤسسات التعليمية وما بعدها الكفاءة الخارجية يعتمد على عملية التفصيل المتوازن بين مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، فكلما تحسن نوع المدخلات، فإنه يساهم في تطور ونمو العمليات ومن ثم تكون المخرجات ضمن السياق المطلوب والذي يلبي احتياجات سوق العمل في المجتمع.

ولكن ما يؤخذ على مؤسسات التعليم العالي بوضعها الراهن أنها تفتقد إلى المنهج العلمي الذي يعمل على تحقيق التوازن بين مدخلاتها وعملياتها وصولاً إلى مخرجات علمية ودقيقة.

كما أنها لا تستطيع تحقيق النوع المطلوب من المخرجات بمفردها، ما لم ينظر إلى التعليم العام كوحدة علمية تراكمية متكاملة ابتداءً من التعليم الأساسي فالمتوسط ثم الثانوي.

وهكذا فإن تأهيل الموارد البشرية والرفع من مستواها لتحقيق أعلى معدلات تنموية يجب أن يتم من خلال إعطاء الأولوية في الاستثمار لقطاع التعليم العالي وتدريب كوادره وتأهيلهم وفق أسس علمية مدروسة تتوافق ومتطلبات سوق العمل.

المحور الثالث ـ الآثار الناتجة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

إن عدم استثمار رأس المال البشري الذي هو نتاج مؤسسات التعليم العالي يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي يمكن حصرها في الآتي:

1- اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وما يتطلبه المجال المهني، حيث تظهر الحاجة لبعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم الحالي في حين لا تجد بعض

التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج وذلك لعدم قدرة بعض المؤسسات على استيعاب هذا العدد من الخريجين.

2- ضعف مؤهلات الخريجين العلمية والمهنية والثقافية وبعدها عن المعايير الدولية.

3- إن النقص في بعض الكفاءات الفنية والعلمية العالية والمتوسطة في قطاع ما وزيادتها وتكدسها في قطاع آخر، كان له الأثر في زيادة الهوة بين التعليم وحاجة المجتمع.

4- إهدار الأموال والمصروفات المالية بمبالغ هائلة دون خطط علمية سليمة على قطاع التعليم بجميع مراحله بشكل سنوي مما يزيد في تعقيد هذه الأزمة.

5- العمل في غير التخصص، حيث أصبح العديد من الخريجين الغير متحصلين على فرص عمل في مجال تخصصهم يلجؤون إلى البحث عن عمل في قطاعات ومجالات مختلفة كنتيجة منطقية لغياب أليات التخطيط السليم.

6- أدّى التدفق الطلابي الكبير والمتزايد إلى مؤسسات التعليم العالي إلى تخفيض نوعية المتعلمين، بسبب تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي، مما انعكس سلباً على مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وهذا بدوره أدى إلى عدم التناسب بين ازدياد أعداد الخريجين والاحتياجات الفعلية للقطاعات الإنتاجية المختلفة التي يمثلها سوق العمل في المجتمع.

7- ضعف القطاع الخاص في استيعاب مخرجات التعليم العالي مقارنة بالقطاع العام في المجتمع الليبي، وذلك لصغر حجم القطاع الخاص، واقتصاره على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة وكذلك التفاوت في مستوى الأجور.

8- إن الإعداد الهائلة من الخريجين سنوياً من مؤسسات التعليم العالي أدى إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وذلك لأن سوق العمل لا يستطيع توفير الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية.

إن عدم إيجاد الحلول التنموية الجادة في استثمار هذه الثروة البشرية سيؤدي إلى تفاقم العديد من المشكلات المتتابعة والتي تبدأ بظهور مشكلة البطالة المرتفعة بين الخريجين الشباب، الذين يمثلون الأداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، ومن ثم تؤدي هذه المشكلة إلى زيادة هجرة العقول العلمية المتخرجة حديثاً للبحث عن فرص عمل خارج البلاد وهذا يعتبر هدراً في الموارد البشرية والمالية والذي يؤدي إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

ناهيك عن المشكلات النفسية والاجتماعية، كالاكتئاب واليأس والإحباط والانتحار، والسلوكيات الإجرامية والانحرافية والانتقامية من جميع الظروف السائدة.

النتائـــــــــج:

1- وصول بعض التخصصات العلمية لمخرجات التعليم العالي لدرجة التشبع، بحيث أصبح عددهم يفوق احتياجات سوق العمل وإن نشاطها الاقتصادي أصبح محدوداً جداً، مما أدّى إلى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية القوى العاملة.

2- إن سوء التخطيط الإداري وضعف الخدمات التي تقدمها إدارة الجامعة من المعيقات التي تؤثر على التطوير والابتكار وتنمية مخرجاتها بالشكل المرغوب.

3- لا زال التعليم العالي يعاني من ضعف مخرجاته النوعية نتيجة ضعف المدخلات (مرحلة التعليم الثانوي) التي تؤثر بشكل جلي وواضح.

4- ضعف محتوى المناهـــج والمقررات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي واعتمادها على الجانب النظري المتمثل في التراكم والتكديس المعرفي على حساب الناحية التطبيقية التي تعتمد على المهارات العقلية والوجدانية ، مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل.

5- ضعف البحث العلمي وإمكانياته وعدم الاهتمام بقيمته العلمية وعدم تشجيع الكوادر العلمية الفاعلة وفقر المكتبات والمعامل والمختبرات من متطلباتها تعد معوقات ستظل تفـــرز في مشاكل اجتماعية وتنموية واقتصادية ما لم يتم تحسينها ومعالجتها.

6- إن مؤسسات التعليم العالي في حاجة ماسة إلى نظرة تقويمية جديدة وعمليات إصلاح جذري تنسجم مع متطلبات وشروط سوق العمل الحديثة والمتمثلة في الكفاءة والابتكار والإبداع.

التوصيات:

1- تصميم سياسات عادلة تعمل على رفع نوعية التعليم وتحقيق توزيع عادل لمدخلات التعليم لغرض توفير تعليم جيد وتحقيق فرص الوصول لتعليم عادل على المستوى الجغرافي والنوعي وعدم التركيز على التوسع الكمي.

2- يجب على مؤسسات التعليم العالي دعم الطلاب من خلال التدريب العملي والتدريب الداخلي والتوجيه المهني وتشجيعهم على المنتج العلمي الذي يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

3- ضرورة تطوير مناهج ومقررات ونظم التعليم، لخلق عقلية منهجية، وتزويد الطلاب بالمهارات والقدرات الفنية والتنظيمية التي تحتاجها خطط التنمية الشاملة.

4- ضرورة الاهتمام بالتعلم ما قبل الجامعي (الثانوي) وتحسين مستوياتهم العلمية باعتبارهم المدخلات الأساسية لمؤسسات التعليم العالي.

5- العمل على تشجيع القطاع الخاص بالمساهمة في استثمار مخرجات التعليم العالي بمختلف تخصصاتهم لتحقيق المواءمة مع سوق العمل.

6- العمل على توعية الشباب وتغير ثقافة العمل لديهم للتخفيف من حدة البطالة وزيادة التنافسية والتمكين وتشجيع التخصصات العلمية والتقنية المطلوبة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم.

7- يجب مواجهة تحدي إصلاح النظام التعليمي والاهتمام بالموارد البشرية من خلال تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بحيث تصبح مخرجاتها تنافس على الصعيد الدولي وليس على الصعيد المحلي فقط.

8- التواصل الفعال بين مؤسسات التعليم العالي وعالم الشغل ، وعقد اجتماعات ومباحثات والاشتراك في الدراسات التي تجري لمعرفة متطلبات سوق العمل لضمان حصول الخريجين على فرص عمل مناسبة لتخصصاتهم.

9- العمل على تطوير مهارات مخرجات التعليم العالي من خلال دورات تدريبية تعمل على إكسابهم اللغة الانجليزية، ومهارات الحاسب الألي والتواصل الشفهي والكتابي والتفكير الناقد.

الهوامـــــش:

(1) مهدي التميمي، مهارات التعليم، دراسات في الفكر والأداء التدريسي، دار كنوز المعرفة، الأردن: 2007م، ص19.

(2) برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1995م، ص255.

(3) ليلى البهنساوي، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (78) ، العدد (1)، يناير 1918م.

(4) haksever and otherss, 2000, 76.

(5) رشدي طعيمة، التعليم الإلكتروني والجامعات الافتراضية، المؤتمر السنوي الثالث، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، 2007م، ص878.

(6)chttops://e3arabi.com.2021/03/22.

(7) ربيعة الأسطى، أثر الاصطلاح الاقتصادي على أسواق العمل العربية، تحليل لبعض البلدان العربية، رسيالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009م، ص24.

(8) أحمد الطلاع، مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية، مؤسسات التعلم العالي في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعات الإسلامية، فلسطين: 2005م.

(9) ربيعة الأسطى، مرجع سبق ذكره، ص24.

(10)فلاح خلف الربيعي، إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس: 2008/07/28م.
(11)رمضان عبدالله الشبه، مصطفى مسعود حدود ، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، العدد السابع عشر، المجلد الثالث، سبتمبر، 2015م.
(12)سليمان بن سالم، رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ، دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، المؤتمر العربي الدوري السادس للتعليم العالي، 2019/11/19م.
(13)حاتم إبراهيم امعيزق، أحمد علي عبدالكريم، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية 31/29/ أكتوبر، 2019م، صبراتة، ليبيا.
(14)إيناس محمد إبراهيم الشيني، دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية لأداء القيادية الإدارية في جامعة القصيم.
(15)أمة الله دحان المسهلي، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية، جامعة حجة نموذجاً، مجلة كلية التربية، المقالة 7، المجلد 38، العدد 12، يناير 2022م.
(16)مصطفى عمر التير، التعليم العالي والتنمية، مجلة الفكر العربي، العدد (87)، عام 1997م، ص42.
(17)بشير زنبيل، التنمية البشرية والتعليم بشعبية الزاوية، دراسة إحصائية تحليلية ، مجلة الجامعة، العدد السابع، عام 2005م، ص63.
(18)شعبان أحمد فضل، التعليم الجامعي بالجماهيرية العظمى واقع وآفاق، مجلة دراسات، العدد السادس، عام 2001م، ص ص213-214.
(19)نقلاً عن: حسين أبوالقاسم أبوخنجر، مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، دراسة وسوسيولوجية كواقع التعليم في ليبيا.
(20)طلعت النشار، الإدارة الجامعية، جامعة دمياط، مصر: 1985م، ص12.
(21)محمد السيد علي، اتجاهات وتطبيقات جديدة في المناهج وطرق التدريس، الطبعة الأولى، عام 2011، ص210.
(22) شعبان أحمد فضل، مرجع سبق ذكره، ص216.